إطار محاسبي مقترح لأثر محددات آداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية

دكتور

محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم*

* الباحث حاليًا أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة المنوفية، وله اهتمامات بحثية حول أثر المستجدات البيئية على الجهود البحثية في المحاسبة بالقطاع الحكومي وقطاع الشركات والمؤسسات المالية.

ملخص البحث :

يهدف البحث إلى اقتراح إطار محاسبي لأثر محددات آداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض المخاطر الائتمانية وذلك بدلالة مؤشرات جودة الأصول والربحية والسيولة المصرفية.

وقد أوضح البحث طبيعة وقوة العلاقة بين محددات الآداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال، فضلاً عن تحديد أهم المؤشرات المصرفية التي تستوجب توجيه العناية والاهتمام الخاص بإدارة المخاطر المصرفية.

وقد انتهى البحث إلى مجموعة من التوصيات أوضحت ضرورة تقييم معدل كفاية رأس المال وبصفة دورية في كل بنك من البنوك التجارية ليس فقط بدلالة اشتراطات بازل المصرفية ولكن أيضًا في ضوء أهم محددات الآداء المصرفي بكل بنك تجاري.

Abstract :

This research discusses the impact of determinants banking performance on capital adequacy through suggested framework for credit risks management according to some of indicators of assets quality, earnings and liquidity.

The research explained the nature and consistence of relationship between banking performance determinants and capital adequacy, along with defining the important banking ratios to carry out the control plans of risks management.

The research was concluded with a set of recommendation show the role of "Banking Basel Accord" and "Banking Performance Ratios" for capital adequacy evaluation in commercial banks.

مقـــدمة :

تلعب البنوك التجارية العاملة في مـصر دورًا بـارزًا فـي تمويـل الأنـشطة الاقتصادية المختلفة بالدولة وذلك من خلال محفظة الاستثمار المصرفي التجاري الذي بلغ حجمها ٥٩١,٤ مليار جنيه سنة ٢٠٠٦م (البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٦)[١] يخص محفظة القروض منها ٤٦٢,٧ مليار جنيه بمعدل ٧٨,٢% في ذات السنة، بعـدما كـان حجمهـا ٤١٢,١ مليار جنيه سنة ٢٠٠٠م (البنك المركزي المـصري، ٢٠٠٠/٢٠٠١م)[٢] يخـص محفظة القروض منها ٣٣٤,٩ مليار جنيه بمعدل ٨١,١% في ذات السنة.

ويشير ذلك إلى وجود نمط ملحوظ في توظيفات محفظة القروض سـنة ٢٠٠٦م عن سنة ٢٠٠٠م بلغ ما يقرب من ١٢٧,٨ مليار جنيه وبمعدل بلغ في المتوسط ٣٨,٢% وذلك على الرغم من ضآلة حجم هذه المحفظة إلى محفظة الاسـتثمار المـصرفي سـنة ٢٠٠٦م مقارنة بسنة ٢٠٠٠م والذي بلغ معدلها ما يقرب من ٢,٩%.

ويعكس ذلك التدني الملحوظ في أداء محفظة القروض المـصرفية الـذي بلـغ ما يقرب من ١,٣% سنة ٢٠٠٦م مقارنة بسنة ٢٠٠٠م (بنك مصر، ٢٠٠٦)[٣] على الرغم من تطبيق البنوك التجارية في مصر لمـستجدات تكنولوجيـا المعلومـات والاتـصالات كترجمة لتفعيل التحديات المتسارعة في الأسواق المصرفية الدولية والتي من أهمها تدويل وترابط الأسواق المصرفية عالميًا Globalization ، تحرير تجـارة الخـدمات الماليـة GATTS، إدخال شهادات الإيداع الدولية GDRS في السوق المصرفي، انتشار عمليـات تسنيد القروض Securitization للحد من مخاطر الاقتـراض وتخفيـف حـدة مخـاطر السيولة، انتشار التعامل بعقود المشتقات المالية Financial Derivatives Instruments ، زيادة أهمية الأنشطة المصرفية خارج الميزانية OBS، تزايد حالات الـدمج المـصرفي Merger، تزايد استخدام نظم توكيد الجودة الشاملة على الأنشطة المصرفية TQM، تزايد التعامل في نشاط بطاقات السداد المصرفي إلكترونيًا EPC، تفاقم حجـم التعامـل طبقًـا لأسلوب التجارة الإلكترونية EC، تنفيذ أعمال المقاصـة المـصرفية إلكترونيًـا RTGS والربط الإلكتروني لفروع البنك الواحد Server (بنك الإسكندرية، ٢٠٠٦)[٤].

هذا بالإضافة إلى ما أفرزته لجنة بازل للرقابة على الأنشطة المـصرفية Basle Committee on Banking Regulations and Supervisory Core من تحـديات علـى

البنوك التجارية العاملة بالدول النامية والتي من بينها مصر استوجبت ضرورة التزام هذه البنوك باشتراطات بنك التسويات الدولية BIC بدءًا من سنة ٢٠٠٨م والتي تنصب على مجموعة أبعاد أهمها الربط بين رأسمال البنك وبين أصوله المالية والتزاماته العرضية الخطرة طبقًا لمستويات محددة للأوزان الدولية لمخاطر هذه الأصول والالتزامات فضلاً عن مراجعة وتقييم هذه المخاطر وبصفة دورية بمعرفة وكالات تقييم الائتمان المصرفي الدولي (Basel Committee, 2004)[٥].

وقد فرضت مقررات بازل المصرفية في جولاتها المختلفة وطبقًا لاشتراطات بنك التسويات الدولية قيام العديد من الدول المتقدمة بتبني أنظمة فعالة لتقييم الأداء المصرفي Banking Performance Evaluation، ويمثل نموذج الجهاز المصرفي الأمريكي CAMELS Rating System* أحد أهم هذه الأنظمة لأغراض إدارة المخاطر المصرفية Banking Risks Management من منظور تقييم الأداء المصرفي (Beverly, J., et al., 1999)[٦].

وفي سياق ذلك فقد كشفت العديد من الدراسات والتي من بينها دراسة (Griffith, M., et al., 2002)[٧] عن وجود إخفاق في الأداء المصرفي في العديد من البنوك دولية النشاط على الرغم من ارتفاع معدلات كفاية رؤوس أموالها عما تشترطه بازل المصرفية، وقد أرجعت ذلك إلى العديد من الأسباب التي يقع على رأسها تدني كفاءة القرار الائتماني بفعل انخفاض جودة القروض، تدني كفاءة القرار المالي المصرفي بفعل انخفاض جودة الأصول وتذبذب المركز التنافسي المصرفي بفعل انخفاض درجة ثقة المودعين.

ويعكس التوجه السابق مدى الحاجة إلى دراسة وتحليل أثر محددات أداء البنوك التجارية المصرية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية اعتمادًا على إطار محاسبي يقترحه الباحث في هذا الصدد.

---

* يعتمد نظام "CAMELS Rating" الأمريكي في تقييم الأداء المصرفي وإدارة مخاطره على ستة متغيرات هي كفاية رأس المال Capital Adequacy، جودة الأصول Assets Quality، الإدارة المصرفية Management of Banking، العوائد المصرفية Earnings of Banking، السيولة المصرفية Liquidity of Banking، أنظمة العمل المصرفي Systems of Banking.

ولخدمة هذا التوجه فقد تم تقسيم البحث إلى سبعة أقسام، تناول القسم الأول مشكلة وهدف البحث، وعرض القسم الثاني أهمية ودوافع البحث، وخصص القسم الثالث لعرض حدود البحث، بينما عرض القسم الرابع أدبيات البحث، أما القسم الخامس فقد ركز على منهجية البحث التي ضمت فروض البحث ومجتمع وعينة الدراسة والمتغيرات وطرق قياسها والإطار المقترح وطريقة جمع البيانات والأسلوب الإحصائي المستخدم، أما القسم السادس فقد تناول نتائج الدراسة التطبيقية التي انتهت بعرض خلاصة البحث وتوصياته في القسم السابع.

أولاً : مشكلة وهدف البحث :

لقد تعددت المؤشرات التي تُستخدم لتقييم الآداء المصرفي في الدراسات السابقة، فعلى الرغم من اهتمام بعض هذه الدراسات (Jabnoun, N., et al., 2006; Davidson, S., 2003; Payne & Frank, 2001)[٨] بمجموعة من المؤشرات المرتبطة بملكية وحجم البنوك ومراكزها التنافسية ومخاطرها سواء المنتظمة أو غير المنتظمة، اهتمت دراسات أخرى (Sigler & Porterfield, 2001; Joyee, 2001; Vepa, 2006; Santos & Wood, 2006)[٩] بمؤشرات الملاءة المالية والعائد المصرفي والسيولة والتأمين على الودائع والتعثر المصرفي لأغراض الحكم على كفاءة إدارة المخاطر المصرفية.

وتشير نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث على بعض البنوك التجارية المصرفية* إلى اعتماد البنوك على العديد من المؤشرات لتقييم الآداء المصرفي مثل معدل نمو الودائع، الربحية المصرفية، العائد على الاستثمار المصرفي، معدل كفاية رأس المال المصرفي وجودة الأصول المصرفية وذلك كمدخل أساسي للحكم على مدى قدرة كل بنك على إدارة مخاطره الائتمانية والسيطرة عليها مستقبلاً.

وعلى الرغم من أهمية استخدام المؤشرات المصرفية السابقة بالبنوك التجارية المصرية في تقييم المخاطر المصرفية Assessing Risks ووضع حدود قصوى للخسائر المترتبة على هذه المخاطر ورقابتها Controlling طبقًا لمجموعة من الضوابط المعينة

---

* أجرى الباحث استطلاع مع بعض مدراء القطاع المصرفي بكل من البنك الأهلي المصري وبنك القاهرة خلال الفترة من ٢٢-٢٤ أبريل ٢٠٠٧ حول واقع إدارة المخاطر المصرفية وأهم محركاتها وآثارها على المستوى الجزئي.

ومتابعتها Monitoring دوريًا لتحجيم حدتها، إلا أن واقع التجربة بهذه البنوك قد أفصح عن وجود العديد من المظاهر السلبية التي كشفت عنها هذه المؤشرات والتي من بينها (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٥)[١٠]:

١- تواضع نسبة المخصصات إلى أرصدة الإقراض والخصم والتي بلغت ما يقرب من ١٧,٩% في سنة ٢٠٠٦م وبما لا يتلاءم مع حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك المحلية في ظل المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب البنوك دولية النشاط.

٢- صغر حجم البنوك التجارية مقارنة بحجم البنوك الأجنبية وذلك بدلالة حجم الودائع وما يستوجبه من ضرورة تدعيم قاعدة رأسمال البنوك المصرية إما بزيادة رؤوس أموالها للتوافق مع مقررات بازل المصرفية طبقًا للحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال والذي يجب أن يكون في حدود ١٢% وذلك تجنبًا للدمج المصرفي بين بعض الكيانات المصرفية الصغيرة لتوسيع نطاقها وزيادة حجم معاملاتها المصرفية.

٣- تحقيق معدل نمو متواضع من الودائع رغم تمتع هذه البنوك بشبكة من الفروع والانتشار الجغرافي والذي بلغ ما يقرب من ٢,٢% في سنة ٢٠٠٦م مقارنة بنسبة ٢٠٠٥م.

٤- تواضع معدل الملاءة المصرفية والذي تراوح ما بين ٤,٧%، ٥,٣% في المتوسط بين السنوات من ٢٠٠٢م-٢٠٠٦م مما يعني تزايد احتمالات التعرض للمخاطر المصرفية مستقبلاً.

٥- ارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض من صافي دخول الفوائد المصرفية والتي بلغت ما يقرب من ٨٧,٣% في شهر يونيه ٢٠٠٦ مما يدل على تدني الربحية المصرفية والعائد على الاستثمار المصرفي.

٦- انخفاض معدل العائد على الأصول الصرفية والذي بلغ ما يقرب من ١,١% في شهر سبتمبر ٢٠٠٦م مما يفسر تدني الآداء المصرفي.

٧- ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض والتي بلغت ما يقرب من ١٧,١% سنة ٢٠٠٦م مقارنة بالبنوك التجارية في الدول ذات الاقتصاديات المتشابهة الأمر الذي يضعف من فرص الحماية للمودعين.

٨- ارتفاع نسبة المخصصات إلى الديون المتعثرة والتي بلغت ما يقرب من ٨٢,٢% سنة ٢٠٠٦م وذلك بفعل منح القطاع الخاص على ما يقرب من ٥٣% من إجمالي قروضه بدون ضمان عيني.

٩- تزايد معدلات الفوائد غير المحصلة عن الديون المتعثرة والتي بلغت ما يقرب من ١٢,٤% سنة ٢٠٠٦م بعدما كانت ٧,١% سنة ٢٠٠٥ هذا على الرغم من تزايد ما يخص القطاع الخاص من هذه الفوائد والتي بلغت ما يقرب من ٧٦,١% سنة ٢٠٠٦م.

١٠-ارتفاع معدل التركيز في القروض الممنوحة للقطاع الخاص حيث اتضح أن ٣٤٣ عميل حصلوا على ٤٢% من جملة التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية سنة ٢٠٠٦م، كما اتضح أن ما يقرب من ٤٨% من الفوائد المصرفية الهامشية تتعلق بعملاء القطاع الخاص على وجه التحديد في هذه السنة.

وقد أكدت على تفاقم المظاهر السلبية السابقة بعض الدراسات والتي من بينها دراسة (شلبي، ٢٠٠٥)[١١] التي أشارت إلى أن التحول في هيكل القروض لصالح القطاع الخاص أسفر عن تفاقم ظاهرة الديون المتعثرة ومن ثم تدني كفاءة محفظة القروض المصرفية وارتفاع درجة التركيز في القروض الممنوحة للقطاع الخاص وخاصة في الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة فضلاً عن ارتفاع معدلات منح القروض للقطاع الخاص بدون ضمان عيني.

كما أكدت التقارير المصرفية الرسمية بالدولة (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٠)[١٢] عن حجم الأداء المصرفي المتدني- بما يفسر حجم المشكلة البحثية- والذي يستوجب ضرورة إنشاء شركات متخصصة في تقييم الضمانات المقدمة من العملاء الراغبين مستقبلاً في الاقتراض المصرفي، وقد كشفت تقارير مصرفية رسمية أخرى (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٤)[١٣] عن ضرورة التفرقة بين القروض المصرفية المنتظمة وغير المنتظمة فيما يتعلق بمعدلات مخصصات هذه القروض كآلية لإدارة المخاطر المصرفية تضمن عدم تجاوز هذه المخصصات معدل ٣% بالنسبة للقروض المنتظمة وأيضًا عدم تجاوز معدلات ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠% للقروض غير المنتظمة دون المستوى والمشكوك فيها والرديئة على الترتيب.

ونظرًا لما تعكسه المظاهر السلبية السابقة من آثار سيئة على القطاع المصرفي المصري في الوقت الذي تزداد فيه ضغوط المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والتي استوجبت ضرورة التطبيق الكامل لاشتراطات بازل المصرفية على البنوك العاملة في هذا القطاع وصولاً إلى الحد الأدنى (١٢%) كمعدل لكفاية رأس المال بكل بنك من هذه البنوك، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة وتحليل مدى استجابة معدلات كفاية رؤوس أموال البنوك التجارية المصرية للنتائج الدورية التي تفصح عنها محددات تقييم الآداء المصرفي بكل بنك من هذه البنوك، كما يسعى إلى توفير إجابات موضوعية لمجموعة التساؤلات التالية التي تمثل جوهر المشكلة البحثية التي يحاول البحث معالجتها:

١- كيف يمكن إدارة المخاطر المصرفية بدلالة محددات آداء البنوك التجارية وعلاقتها بمعدل كفاية رأس المال؟ وكيف يساعد ذلك على تحقيق التوافق بين الممارسات المصرفية وبين اشتراطات بازل المصرفية ؟

٢- هل هناك علاقة ارتباطية بين محددات الآداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية؟ وما مدى جوهرية هذه العلاقة؟

٣- ما هي أكثر محددات الآداء المصرفي تأثيرًا وتفسيرًا للملاءة المالية بالقطاع المصرفي؟ وهل تختلف درجة تأثير هذه المحددات على معدل كفاية رأس المال بكل بنك من البنوك التجارية العاملة بهذا القطاع؟

ثانيًا : أهمية ودوافع البحث :

ترجع أهمية ودوافع البحث إلى مجموعة المساهمات التالية:

١- توجه معظم الدراسات السابقة نحو دراسة وتحليل وتقييم معدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية Capital Adequacy كما اشترطتها معايير بازل المصرفية والتي استوجبت ضرورة إجراء تعديل وبصفة دورية لعلاقة رأس المال الأساسي Core Capital والمساند Supplementary Capital بالأصول المالية والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر المصرفية بحيث يصبح معدل كفاية رأس المال بهذه البنوك في حدود ١٢% سنة ٢٠٠٨م (Cunningham, 2006; Ranson, 2006)[١٤]، ولا شك في تأثير هذا التعديل السنوي على زيادة الأعباء البنكية الثابتة وضعف المركز التنافسي المصرفي على مستوى كل بنك.

٢- يتعامل هذا البحث مع مجموعة من محددات الآداء التي نالت الكثير من الاهتمام لدى الباحثين في مجال الأنشطة المصرفية مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول المصرفية، جودة القروض المصرفية، العوائد المصرفية، والسيولة المصرفية. وعلى الرغم من الاهتمام البحثي بهذه المحددات إلا أن معظمها لا يزال يواجه العديد من الإشكالات التي من أبرزها عدم الاتفاق على مفهوم محدد لبعضها كجودة القروض وجودة الأصول (Han, Ki et al, 2004; King, 2005)[١٥].

٣- وجود ندرة واضحة في الدراسات الميدانية السابقة المهتمة بتقييم معدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية من منظور محددات الآداء المصرفي على الرغم من اهتمام بعض هذه الدراسات وبشكل وصفي بعناصر الرقابة والتقييم المصرفي طبقًا لنظام CAMELS Rating Systems القادر على تفسير الحد المقبول للملاءة المصرفية بهذه البنوك (الشاهد، ٢٠٠١)[١٦].

٤- رغم الإدراك المصرفي المتزايد في كثير من دول العالم بأهمية الآثار المترتبة على المخاطر المصرفية، إلا أن فجوة الثقة بمعايير بازل المصرفية الدولية من قِبَل البنوك التجارية العاملة بالدول النامية آخذة بالاتساع وليس بالتراجع، ولذلك تبرز أحد أهم مساهمات هذا البحث في العمل على تفسير المعدل المقبول لكفاية رأس المال بكل بنك تجاري طبقًا لمحددات الآداء المصرفي التي بدورها تضمن تخفيض حدة المنافسة القطرية والدولية كما تضمن تدنية المخاطر المصرفية للقروض غير المنتظمة دون المستوى أو المشكوك فيها أو الرديئة اعتمادًا على أوزان المخاطر التي انتهت إليها لجنة بازل المصرفية (Basel Committee, 2003; Basel Committee, 2004)[١٧] والمحددة للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بهذه البنوك Minimum Capital Requirements.

٥- توجه معظم الدراسات السابقة نحو تقييم الآداء المصرفي في غياب تحليل الأثر على معدل كفاية رأس المال اعتمادًا على مدخل ناتج الآداء Out Come كدالة للآداء المصرفي، ولا شك في أن نتائج هذا المدخل غالبًا ما تكون خاصة بعينة بحثية معينة يصعب تعميم نتائجها نتيجة إهمال تأثير دوافع وأسباب الآداء المصرفي ومن ثم عدم القدرة عل تحليل العلاقة بين محددات الآداء المصرفي Determinants وبين الآداء

المصرفي ذاته (Kuo, 2000; Jose, 2003; Jacobo, 2003)[١٨]، ولذلك فإن هذا البحث يركز على استخدام هذه المحددات كمدخل لتقييم آداء البنوك وتبرير معدلات كفاية رؤوس أموالها.

٦- وبصورة أكثر تحديدًا يمكن التأكيد على أن أهمية مثل هذا النوع من البحوث في البيئة المصرفية المصرية تنبع من تزايد المظاهر السلبية ذات الصلة بمحددات الآداء موضوع هذا البحث في الوقت الذي تصبح عنده مقررات بازل المصرفية الدولية قاصرة في عملية إدارة المخاطر المصرفية بمعظم الدول النامية نتيجة ما تضيفه من أعباء ثابتة على البنوك العاملة بهذه الدول من ناحية وما تفرضه من عدالة وحياد لوكالات التقييم المصرفية الدولية المنوط بها قياس مستوى الجدارة الائتمانية لتلك البنوك بصورة يصاحبها احتمالات الإضرار بمصالح العملاء والمودعين من ناحية أخرى (Prysock, 2006; Emmond, 2005)[١٩].

٧- توفير قاعدة بيانات مصرفية بالدولة ممثلة في الجهاز المصرفي طبقًا لمحددات الآداء المصرفي خلال سلسلة زمنية مترابطة وذلك لأغراض ترشيد العديد من القرارات المصرفية التي يقع على رأسها دعم نظم الرقابة والإشراف الداخلي على الأنشطة المصرفية بكل بنك تجاري فضلاً عن تقييم مدى عدالة معدل كفاية رأس المال بالبنك الواحد.

ثالثًا : حدود البحث :

في ضوء طبيعة المشكلة البحثية، تقتصر هذه الدراسة على:

١- البنوك محل الدراسة وهي بنوك القطاع العام التجارية عدا بنك الإسكندرية الذي تم تحويله من بنك قطاع عام إلى بنك يعمل وفقًا لآليات القطاع الخاص المعتمدة على مقاييس الجودة المصرفية العالمية.

٢- البنوك محل الدراسة وهي المسجلة لدى البنك المركزي وبذلك لم تدخل ضمن الدراسة فروع البنوك غير المسجلة لدى البنك المركزي.

٣- دراسة وتحليل مدى تأثر معدل كفاية رأس المال بالبنوك محل البحث بمجموعة من محددات الآداء المصرفية لأغراض إدارة المخاطر المصرفية دون سواها من أغراض أخرى.

٤- فترة قياس متغيرات الدراسة هي الواقعة بين سنة ٢٠٠١، ٢٠٠٥ وذلك لتغطية نتائج العمل المصرفي بالبنك محل البحث في الفترة ما بين إصدار القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ حتى إصدار القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، وليس لهذه الفترة دلالة خاصة غير أنها تعكس آداء البنوك في مصر طبقًا لجولتي بازل المصرفية الأولى والثانية.

٥- على الرغم من أن فترة الخمس سنوات وعدد البنوك محل البحث تمثل قيدًا على الدراسة ونتائجها إلا أن التوجه الرئيسي هو دراسة وتحليل أثر الآداء المصرفي على معدل كفاية رأس المال قبل الشروع في تطبيق القاعدة الرأسمالية لاتفاقية بازل المصرفية بمختلف جولاتها.

رابعًا : أدبيات البحث :

استحوذت بعض الدراسات الخاصة بتقييم الآداء المصرفي طبقًا لمعدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية بالبنوك التجارية ببعض الدول المختلفة على اهتمام العديد من الباحثين في الفكر المحاسبي (Kupiec, 2002; Poon & Firth, 2005; Whittaker et al., 2005; Sotiris, 2005; Peter, 2005)[٢٠] واقتصرت على استخدام مؤشر مركب واحد لمجرد تقييم مدى توافق العمل المصرفي بكل بنك تجاري مع اشتراطات بازل المصرفية لأغراض التوازن بين القاعدة الرأسمالية بالبنك وحجم ودائعه كمدخل لتحجيم التعثر المصرفي.

وفي المقابل شهدت الدراسات والبحوث العلمية في مجال تقييم الآداء المصرفي تزايدًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن وذلك لأغراض دراسة وتحليل السلوك المستقبلي لآداء الأنشطة المصرفية وتصنيف البنوك وفقًا لهذا التوجه اعتمادًا على مجموعة من المتغيرات أهمها جودة الأصول Assets Quality المعتمدة على مؤشرات مخصصات القروض إلى القروض، المخصصات إلى الأصول، القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض (Diana, 2005; Tom, 2005)[٢١] وأيضًا الربحية المصرفية Banking Earnings المعتمدة على مؤشرات صافي الدخل من الودائع إلى الأصول، الإيرادات بخلاف العائد إلى الأصول، صافي الربح إلى حقوق المساهمين، صافي الربح إلى متوسط الأصول (Kevin, 2005; Latimer, 2003)[٢٢] هذا بالإضافة إلى السيولة المصرفية Banking Liquidity المعتمدة على مؤشرات الأوراق المالية إلى

الأصول، الودائع إلى الأصول، القروض إلى الودائع، الأوراق المالية إلى الودائع (Norvald, 2005)[٢٣].

ومن زاوية ثالثة فقد ركزت العديد من الدراسات في جهودها البحثية على الرقابة المصرفية الفعالة طبقًا لمبادئ بازل المصرفية وتبعًا لفلسفة إدارة المخاطر المصرفية بمختلف توجهاتها، حيث قدمت دراسة (مشعل وآخرون، ٢٠٠٢)[٢٤] إطارًا حول الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل التي تمثل مجموعة من القواعد الحاكمة للعمل المصرفي لضمان حقوق الأطراف المتعاملة وتفعيل دور الإشراف الخارجي والداخلي على الإدارات المصرفية خاصة من زاوية التحوط للمخاطر الائتمانية.

وقد اهتمت في هذا الصدد دراسة (ثابت، ٢٠٠٣)[٢٥] بتحليل أثر تطبيق معايير لجنة بازل على الملاءة المصرفية ببنوك القطاع العام التجارية في مصر، وخلصت الدراسة في هذا السياق إلى أن ارتفاع معدل كفاية رأس المال بهذه البنوك كما اشترطته بازل لا يعكس حقيقة آداء هذه البنوك التي قد تواجه احتمالات انخفاض جودة أصولها وقصور السيولة لديها وتدني ربحيتها.

كما اهتمت دراسة (المولا، ٢٠٠٣)[٢٦] بتحليل العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني وخاصة عوامل الربح وحجم البنك وكفاية رأس المال ونسبة نمو الودائع، وانتهت الدراسة في هذا الصدد إلى وجود علاقة ارتباط جوهرية بين هذه العوامل وبين المخاطر بالبنوك التجارية الأردنية الأمر الذي يستوجب ضرورة عدم الامتثال إلى معدل كفاية رأس المال فقط في إدارة مخاطر القطاع المصرفي بصفة عامة وبالقطاع المصرفي الأردني بصفة خاصة.

وقد قدمت دراسة (شاهين، ٢٠٠٥)[٢٧] تحليلاً لأثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS" لدعم فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباطية جوهرية بين محددات نظام التقييم المذكور (كفاية رأس المال Capital Adequacy، نوعية الأصول Assets Quality، الإدارة المصرفية Management، الربحية Earnings، السيولة Liquidity والحساسية Sensitivity) وبين الرقابة المصرفية للحد من المخاطر التي تواجهها البنوك.

كما قدمت دراسة (معتوق، ٢٠٠٤)[٢٨] حول معايير بازل المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها طريقة لحساب معدل كفاية رأس المال طبقًا لجولتي بازل ودور رأس المال الأساسي والتكميلي ودور المخاطر بأنواعها المختلفة (مخاطر الائتمان Credit، مخاطر السوق Market، مخاطر التشغيل Operational) في ترجيح الأصول المالية بأوزان هذه المخاطر التي تقع بين صفر%، ١٥٠% وذلك تمهيدًا لقياس معدل كفاية رأس المال بكل بنك قطاع عام تجاري يعمل في مصر طبقًا لهذه الطريقة.

وعرضت دراسة (البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٤)[٢٩] التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء بدلالة المخاطر المصرفية سواء على مستوى المحفظة أو النشاط أو العميل باعتبار أن نظم قياس وتقييم المخاطر المصرفية تمثل حجر الزاوية في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء التي تساعد على منح الائتمان الجيد على أسس موضوعية، كما تساعد على إجراء الرقابة على جودة محفظة الأصول المالية المعرضة للمخاطر المصرفية ومن ثم تعمل على تسهيل عملية تسعير الائتمان في إطار تحليل العلاقة بين العائد والمخاطر وتكوين مخصصات القروض غير منتظمة السداد سواء كانت دون المستوى أو مشكوك فيها أو رديئة. وقد انتهت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج للتقييم الرقمي للجدارة الائتمانية تمثل العوامل المالية في هذا النموذج دالة لقياس المخاطر المالية Financial بينما تمثل العوامل غير المالية بهذا النموذج دالة في قياس مخاطر الأعمال Business ، وأوصت الدراسة- في سياق التحليل الكمي لجدارة العميل الائتمانية المعتمد على المؤشرات المالية الرئيسية والفرعية والمدعم بالتحليل الكيفي لهذه الجدارة والمعتمد على المؤشرات غير المالية الرئيسية والفرعية- بإمكانية تصنيف العملاء بحسب أوزان المخاطر المصرفية المترتبة على التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية وذلك وفقًا لعشرة مستويات كما يلي:

جدول رقم (١)

تصنيف العملاء طبقًا لنتائج التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية

المستوى	فئة المخاطر المصرفية	فئة العملاء	أوزان المخاطر (%)
الأول	منخفضة	عالية التميز	صفر
الثاني	معتدلة	ممتازة	١٠
الثالث	مرضية	جيدة جدًا	١٥
الرابع	مناسبة	جيدة	٢٠
الخامس	مقبولة	مقبولة	٢٥
السادس	مقبولة جدًا	تحت المراقبة	٣٠
السابع	تحتاج لعناية	عالية المخاطر	٤٠
الثامن	دون المستوى	دون المستوى	٥٠
التاسع	مشكوك فيها	مشكوك فيها	٧٠
العاشر	رديئـــة	رديئـــة	٩٠

وقد قدمت دراسة (شلبين ٢٠٠٥)[٣٠] منهجية الرقابة المصرفية وإدارة المخـــاطر في ظل معايير بازل II كمدخل لتطوير الحكم المؤسسي للمصارف وكشفت في سياق ذلك عن المناخ العام للصناعة المصرفية في ظل المستجدات الدولية وتأثيرهـــا علـــى العمـــل المصرفي وخاصة كيفية حوكمة المصارف في ظل معايير بازل المصرفية، كما كـــشفت من منظور إدارة المخاطر المصرفية كآلية لمعالجة التعثر المصرفي وإعادة هيكلة البنوك عن الأساليب المعاصرة في قياس هذه المخاطر والتي يعرضها التدفق التالي:

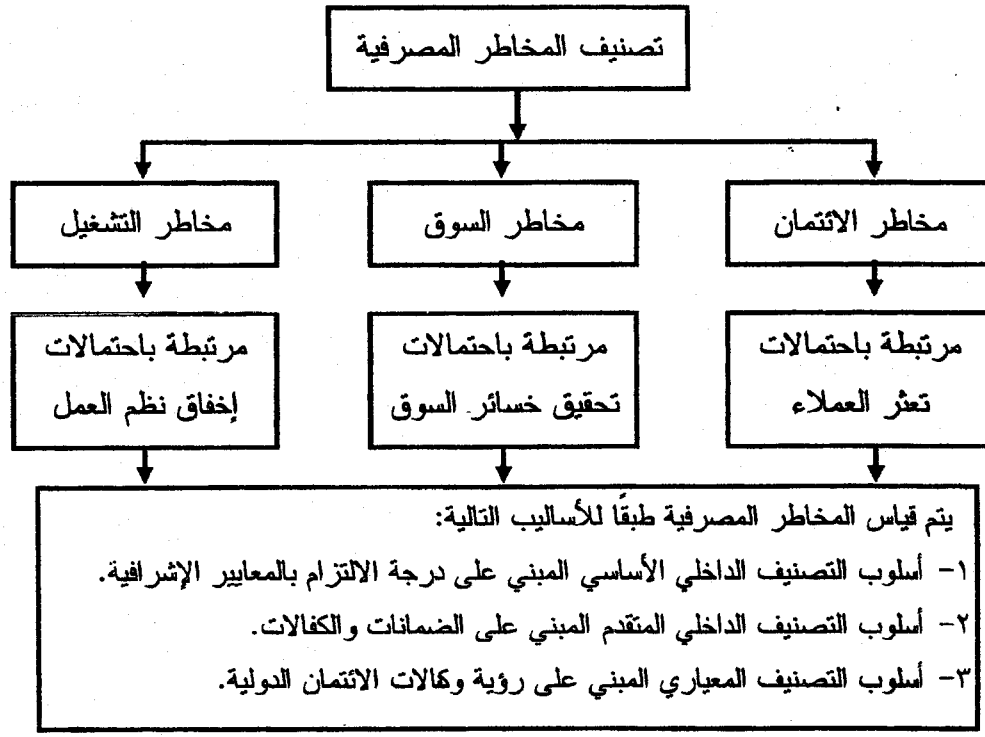

واستندت دراسة (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥)[٣١] على الهيكل النسبي للقروض غير العاملة Non Performing Loans في تحليل القروض المصرفية المتعثرة Bad Loans والتي إذا ما بلغت حدًا معينًا تصبح من القروض التي لا تحقق إيرادات من الفوائد للمصارف نتيجة بلوغها درجة عالية من المخاطر تستوجب حينئذ تحليل دوافعها وأسبابها على مستوى العملاء والبنوك والسياسات الائتمانية كما تستوجب المتابعة المصرفية الدورية التي قد تنتهي بمعالجة مصرفية للديون المتعثرة بطريق تصفيتها أو تسويتها أو بطريق جدولة هذه القروض ورسملة الديون المترتبة عليها فضلاً عن طريق تعويم العملاء بمنحهم تمويل إضافي يساعد على ممارسة أنشطتهم بشكل مجدي.

ومن الدراسات الأخرى ذات الصلة بإدارة المخاطر المصرفية من منظور التحوط دراسة (Edwin, 2004)[٣٢] التي كشفت عن محركات هذه المخاطر كما هي ظاهرة في الشكل التالي:

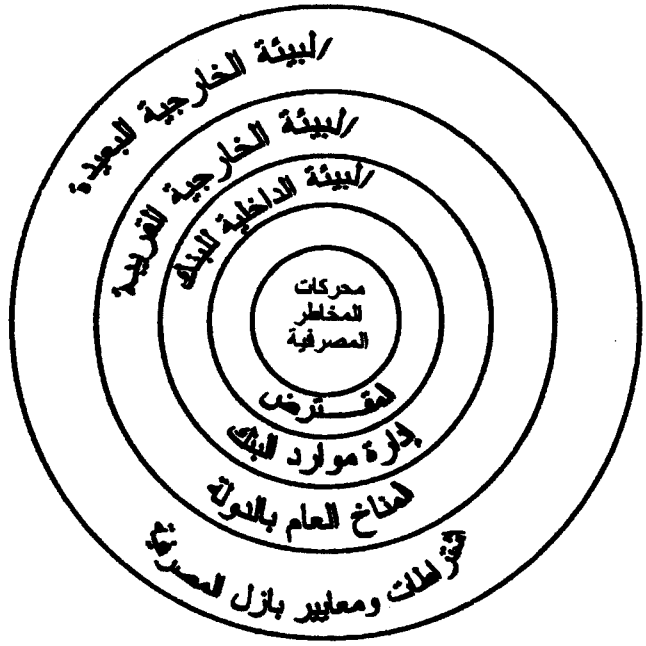

، كما كشفت هذه الدراسة عن الدعائم الرئيسية لجولة بازل المصرفية الثانية التي تسعى لرفع كفاءة إدارة المخاطر المصرفية والتي تدور حول دعامات ثلاث هي:

١- الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك Requirement Capital Minimum

٢- المراجعة الإشرافية الداخلية والخارجية Process Supervisory

٣- انضباط السوق المصرفي Discipline Market of Use Effective

وكشفت دراسة (إسماعيل، ٢٠٠٤)[٣٣] عن طبيعة واتجاه وقوة العلاقة بين هيكل الملكية والآداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية كمدخل لحسم مشكلة الوكالة في المجال المصرفي، وركزت الدراسة على مجموعة من المتغيرات الرقابية لتفسير هذه العلاقة والتي تمثلت في المخاطر الصرفية، الكثافة المصرفية، هيكل الاستثمار المصرفي، تمركز الملكية المصرفية، الآداء المصرفي، وهيكل التمويل المصرفي. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقات تأثير متبادلة بين كل من هيكل الملكية والآداء والهيكل المالي المصرفي وأوصت في سياق ذلك بضرورة دراسة تأثير محددات الآداء المصرفي على قاعدة رأسمال البنوك قبل الشروع في قياس معدل كفاية رأس المال بكل بنك على حده.

وقد كشفت دراسة (بنك الإسكندرية، ٢٠٠٦)[٣٤] حول الإصلاح المصرفي في

مصر مع إشارة لتجربة بنك الإسكندرية عن مجموعة من الأبعاد يقع على رأسها إعادة الهيكلة المالية والإدارية بالبنوك العامة، دمج البنوك Mergers، بيع حصص البنوك العاملة في البنوك المشتركة، تطوير السياسة الائتمانية، معالجة الديون المصرفية المتعثرة، مواكبة المعايير المصرفيه الدولية، تدعيم القواعد الراسماليه للبنوك Capital Adequacy طبقًا لاشتراكات بازل المصرفية II، إدارة المخاطر المصرفية Banking Risk Management، مكافحة عمليات غسل الأموال Money Laundering Combating، تطويع التقنيات المستجدة في مجال التطبيقات المصرفية، ودعم الرقابة والإشراف على المصارف بنظام الحكومة المصرفية. وانتهت الدراسة بعرض تجربة بنك الإسكندرية وكيفية توظيف الأبعاد السابقة في منظومة أنشطته المختلفة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح دور الدراسات والجهود البحثية السابقة في معالجة إدارة المخاطر المصرفية وقياس درجة تأثير محددات الأداء المصرفي على القواعد الرأسمالية بالبنوك «معدل كفاية رأس المال البنكي» وذلك بشكل وصفي يستوجب ضرورة إجراء المزيد من البحوث التجريبية للظاهرة محل هذا البحث.

خامسًا: منهجية البحث :

١- فروض البحث :

يعتمد البحث في تحقيق أهدافه والإجابة عن تساؤلاته على اختبار مدى صحة الفروض النظرية الثلاثة التالية:

الفرض الأول : «لا توجد علاقة جوهرية بين محددات آداء البنوك التجارية وبين معدل كفاية رأس المال».

الفرض الثاني : «لا يوجد تأثير جوهري لمحددات الآداء المصرفي على مدى كفاية رأس المال بالبنوك التجارية».

الفرض الثالث : «من المتوقع قبول مختلف محددات الآداء المصرفي المفسرة لمعدل كفاية رأس المال بكل بنك من البنوك التجارية».

٢- مجتمعية وعينة البحث :

يتكون مجتمع البحث من بنوك القطاع العام التجارية في مصر والبالغ عددها

ثلاثة بنوك هي البنك الأهلي المصري، مصر، والقاهرة، بعدما كانت أربعة بنوك قبل إعادة هيكلة بنك الإسكندرية. وقد اختص البحث بهذه البنوك بطريق الحصر الشامل وبذلك فقد تمثلت عينة البحث بواقع ١٠٠% من مجتمع البحث الذي يتمتع بتجانس بيانات مفرداته من حيث نظم المحاسبة والمراجعة المطبقة والتي يمكن أن تتيح بيانات غير متحيزة Unbiased لمعالمه غير المحددة.

ولعل الدافع وراء الاقتصار على بنوك القطاع العام التجارية لتمثيل مجتمع وعينة البحث يرجع إلى مدى حاجة هذه البنوك إلى إجراء المزيد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بإدارة المخاطر المصرفية من منظور اشتراطات لجنة بازل وطبقًا للأوزان الدولية لهذه المخاطر التي يتم من خلالها ترجيح الأصول المالية والالتزامات العرضية المعرضة للخطر تحوطًا لتلك المخاطر.

٣- متغيرات البحث وطرق قياسها :

تمثلت متغيرات البحث- وكما كشفت عنها معظم الدراسات السابقة ذات الصلة- في أحد عشر متغير منها معدل كفاية رأس المال الذي يمثل المتغير التابع "Y" والأخرى وهي كفاءة القرار الائتماني وكفاءة القرار المالي المصرفي وفعالية المركز التنافسي والتي تعبر عن المتغيرات المستقلة "X" بكل مؤشراتها الجزئية البالغة عشرة متغيرات.

هذا وقد تم قياس هذه المتغيرات بكل بنك من البنوك الثلاثة خلال فترة الدراسة (٢٠٠١م- ٢٠٠٥م) بطريق المؤشرات النسبية الواردة بالجدول التالي:

جدول رقم (٢)

توصيف وترميز وقياس متغيرات البحث

م	المتغير	الرمز	طريقة القياس	مصدر القياس
١	معدل كفاية رأس المال	Y	رأس المال الأساسي والمساند إلى الأصول والالتزامات العرضية الخطرة.	القوائم المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة
٢	كفاءة القرار الائتماني			
	جودة القروض	X_1	مخصصات القروض إلى القروض	
	توظيف الائتمان	X_2	القروض إلى إجمالي الأصول	
	توظيف الأصول الخطرة	X_3	الأصول إلى إجمالي الأصول	
٣	كفاءة القرار المالي المصرفي			
	جودة الأصول	X_4	العائد المصرفي إلى إجمالي الاستثمار	
	ربحية التمويل الداخلي	X_5	العائد المصرفي إلى حقوق الملكية	
	توظيف الودائع في أ. مالية	X_6	الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع	
	توظيف أ. مالية من الأصول	X_7	الأوراق المالية إلى إجمالي الأصول	
٤	فعالية المركز التنافسي			
	توظيف الودائع في القروض	X_8	القروض إلى إجمالي الودائع	
	درجة ثقة المودعين	X_9	الودائع بالبنك إلى إجمالي ودائع البنوك	
	درجة حماية المودعين	X_{10}	حقوق الملكية إلى الأصول	

٤- الإطار المقترح للدراسة :

لقد تم التعبير عن متغيرات البحث في صورة علاقية بالبنوك التجارية الثلاثة طبقًا للإطار المقترح التالي:

الإطار المقترح لمتغيرات البحث

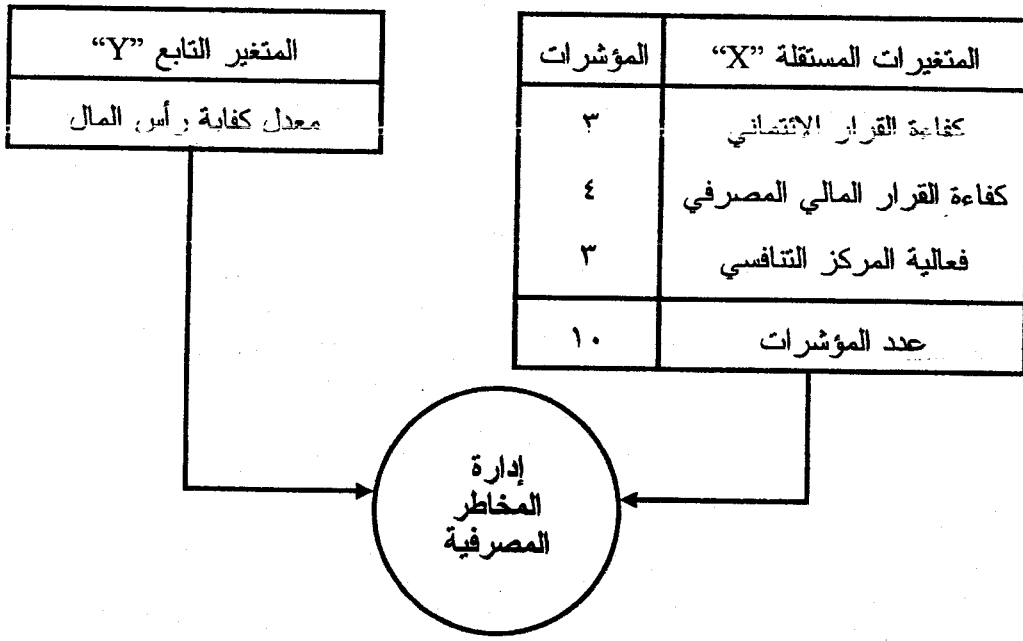

هذا وقد تم التعبير عن المتغيرات بالإطار المقترح السابق في صورة رياضية كما يلي:

$$\hat{Y} = A + \sum_{i=1}^{10} b_{10} \times 10$$

حيث تمثل :

"y_1" المتغير التابع المُعبر عنه بمعدل كفاية رأس المال.

"X" المتغيرات المستقلة ($X_{10} \leftarrow X_1$).

"b" معاملات الانحدار ($b_{10} \leftarrow b_1$) والمراد تقدير قيمتها لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

"A" للتعبير عن المقدار الثابت.

٥- طريقة جمع بيانات الدراسة :

اعتمد البحث في اختبار فروضه على البيانات الثانوية التي أمكن تجميعها من المصادر التالية:

- القوائم المالية المجمعة لوحدات القطاع المصرفي المصري والصادرة عن البنك المركزي عن الفترات من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥م.
- النشرات الإحصائية التفصيلية الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي غطت فترة الدراسة.
- النشرات الإحصائية التفصيلية الصادرة عن كل بنك قطاع عام تجاري والتي غطت فترة الدراسة.
- النشرات الإحصائية التفصيلية الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية بصدد محركات الأداء المصرفي خلال فترة الدراسة.
- المقابلات الميدانية المجدولة التي قام بها الباحث مع بعض الممارسين بقطاع الائتمان المصرفي لجمع البيانات غير المالية.

٦- الأسلوب الإحصائي المستخدم في التحليل :.

تم الوصول لنتائج البحث واختبار إطاره المقترح طبقًا للأساليب الإحصائية التالية:

- أسلوب تحليل الارتباط Correlation Analysis بغرض التعرف على نوع وقوة واتجاه العلاقة بين محددات الأداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال.
- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis بغرض التعرف على أكثر محددات الأداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال اعتمادًا على قيمة معامل التحديد "R^2" المفسر للمساهمة النسبية لهذه المحددات واستنادًا إلى قيمة اختبار "F" عند مستوى معنوية ٠,٠١، هذا وقد تم اختبار انتشار البيانات ووجد أنها تقترب من الخطية ومن ثم فقد تم التغلب على العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض وتجنب الازدواج الخطي Multicalinearity بطريق تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression.
- أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis المعتمد على طريقة العناصر الرئيسية لتلخيص مجموعة محددات الأداء المصرفي المتعلقة بظاهرة إدارة المخاطر المصرفية وذلك في عدد محدود من العوامل Factors التي يسهل دراستها وتحليلها

والتوصل إلى النموذج المقبول إحصائيًا في ضوء هذه العوامل والمساعدة على ترشيد سلوك هذه الظاهرة مستقبلاً.

سادسًا: نتائج الدراسة التطبيقية :

فيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفروض والتي توصل إليها البحث وفقًا لترتيب التساؤلات التي سبق وأن شكلت المحور الرئيسي للمشكلة البحثية:

١- طبيعة العلاقة بين محددات الآداء المصرفي وبين معدل كفاية رأس المال:

تمثلت المتغيرات المستقلة في محددات الآداء المصرفي، وقد استخدم الباحث معاملات ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة وقوة واتجاه العلاقة ما بين معدل كفاية رأس المال ومحددات الآداء المصرفي كما هو معروض في الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

العلاقات الارتباطية بين محددات آداء البنوك ومعدل كفاية رأس المال

م	المتغير	الرمز	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١	معدل كفاية رأس المال	Y	—										
٢	جودة القروض	X_1	(٠,٠٧٧)	—									
٣	توظيف الائتمان	X_2	٠,١٥٥	٠,٥٩٧*	—								
٤	توظيف الأصول الخطرة	X_3	(٠,٠٧٨)	٠,٦٤٢**	٠,٨٢٨**	—							
٥	جودة الأصـــول	X_4	٠,٥١٣	٠,٠٥٧	(٠,٢١٦)	(٠,٠٤٩)	—						
٦	ربحية التمويل الداخلي	X_5	٠,٢٧٧	٠,٣٦٩	٠,٣٠٧	٠,٢٨٤	٠,٢١٥	—					
٧	توظيف الودائع في أوراق مالية	X_6	٠,٠٧٩	٠,٨٦٢**	٠,٤٣٣	٠,٤٢٩	٠,٠٥٧	٠,٦٠٠**	—				
٨	توظيف الأوراق المالية من الأصول	X_7	(٠,٢٨١)	٠,٤٩٣	٠,٥٥٣**	(٠,٤٥٨)	٠,٠٦٨	(٠,٥٣٤)*	(٠,٦٢٦)*	—			
٩	توظيف الودائع في القروض	X_8	(٠,٣٨٦)	(٠,٧٢٩)**	(٠,٦٩٦)**	(٠,٣٦٠)**	(٠,٣٦٠)	(٠,٦٥٨)**	(٠,٧١٠)**	٠,٥٣١*	—		
١٠	درجة ثقة المودعين	X_9	٠,٥١٣	(٠,٧٩٢)**	(٠,٣٦٩)	(٠,٥٩٦)*	٠,٢٦٦	(٠,٠٩٨)	(٠,٦٢٠)*	٠,٣٢٣	٠,٣٠٥	—	
١١	درجة حماية المودعين	X_{10}	٠,٧٥٢**	٠,١٧٨	٠,٣٧٣	٠,٢٤٤	٠,٤٥٩*	٠,٢٨٢	٠,٢٣٤	(٠,٤٦٨)	(٠,٥٧٢)*	٠,٢٨٠	—

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠,٠١

* دال إحصائيًا عند مستوى ٠,٠٥

ويتضح من الجدول رقم (٣) الذي يوضح نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين معدل كفاية رأس المال وبين درجة حماية المودعين، كما يتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين جودة القروض وبين كل من توظيف الائتمان وتوظيف الأصول الخطرة وتوظيف الودائع في أوراق مالية، ووجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيًا بين جودة القروض وكل من توظيف الودائع في القروض ودرجة ثقة المودعين، كما يتضح من ذات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيًا بين توظيف الائتمان وتوظيف الأصول الخطرة ووجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة إحصائيًا بين توظيف الائتمان وتوظيف الودائع في القروض، كما كشفت نتائج معاملات ارتباط بيرسون عن وجود علاقة ارتباطية بين توظيف الأصول الخطرة ودرجة ثقة المودعين وأيضًا بين جودة الأصول ودرجة حماية المودعين.

وتعكس نتائج تحليل ارتباط بيرسون مدى تأثر معدل كفاية رأس المال بمختلف محددات الآداء المصرفي، الأمر الذي يفرض على الإدارة المصرفية ضرورة تخطيط هذا المعدل مستقبلاً في ضوء هذه المحددات وبالتالي فقد ثبت صحة الفرض البديل الأول من الدراسة.

٢- أهم محددات الآداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال:

بمراجعة نتائج معاملات بيرسون والمعروضة في الجدول رقم (٣) يتضح وجود علاقة ارتباطية ودالة إحصائيًا ما بين محددات الآداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال بالبنوك التجارية محل الدراسة، وللتعرف على مدى قوة تأثير هذه المحددات على معدل كفاية رأس المال فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والمرحلي كما هو معروض في الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

المحددات الرئيسية للاداء المصرفي المؤثرة على معدل كفاية رأس المال

(مخرجات تحليل الانحدار المرحلي والمتعدد)

المحددات الأكثر تفسيرًا للآداء المصرفي	الرمز	Beta	T.test	Sig.
درجة حماية المودعين	X_{10}	٢٢,٩٨٨	٠,١٣٩	٠,٠٠٦
درجة ثقة المودعين	X_9	١٤,٥٣٩	٠,٦٤٨	٠,٠٥٢
توظيف الأصول الخطرة	X_3	٨,٦٢٨	٠,٤٤٤	٠,٠٠١
جودة القروض	X_1	٣,٦٦٩	٠,٦٥٠	٠,٠٣١
توظيف الودائع في القروض	X_8	٠,٢٣٨	٠,٣٠٣	٠,٠٧٧
توظيف الائتمان	X_2	٠,١٢٥	٠,٥٦٦	٠,٠٩١

معامل الارتباط المتعدد (R) ٠,٨٦٧

معامل التحديد (R^2) ٠,٧٥١

قيمة F المحسوبة ١,٢٠٦

درجات الحرية ١٠، ١

مستوى المعنوية ٠,٠١

وبمراجعة النتائج المعروضة في الجدول السابق رقم (٤) يلاحظ أنه قد أمكن تفسير ما يقرب من ٧٥% في تباين معدل كفاية رأس المال وبمستوى دلالة إحصائية ٠,٠١ وبمعامل ثقة ٩٩%، إضافة إلى ارتباط محددات الآداء المصرفي- طبقًا للنموذج الكلي لتحليل الانحدار المتعدد- بمعدل كفاية رأس المال بعلاقة طردية قوية بلغت ٠,٨٦٧

وقد تبين أيضًا- طبقًا لنموذج الانحدار المرحلي- وجود ستة متغيرات فقط تتمتع بصورة منفردة في تفسير التباين في معدل كفاية رأس المال وبدلالة إحصائية جوهرية وأن تفاوت الأهمية النسبية لهذه المتغيرات أو محددات الآداء الستة المؤثرة على معدل كفاية رأس المال يشير إلى نظام الأولوية الذي يمكن الأخذ به عند التفكير مستقبلاً في رفع وتحسين معدل كفاية رأس المال ببنوك القطاع العام التجارية، الأمر الذي يؤكد على ثبوت صحة الفرض البديل الثاني.

٣- تلخيص مجموعة محددات الآداء المصرفي المؤثرة في معدل كفاية رأس المال:

تم إجراء التحليل العاملي على محددات الآداء المصرفي ودورها في تخطيط معدل كفاية رأس المال البنكي من ناحية وإدارة مخاطره المصرفية من ناحية أخرى وذلك لإمكانية تخفيض واختصار هذه المحددات في عوامل أقل كما هي معروضة في الجداول أرقام (٥)، (٦)، (٧) التي تعكس نتائج التحليل العاملي على مستوى كل بنك من البنوك التجارية محل الدراسة.

١-٣ يعرض الجدول رقم (٥) أهم محددات الآداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال بالبنك الأهلي المصري:

جدول رقم (٥)

أهم محددات الآداء تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال بالبنك الأهلي المصري

(مخرجات التحليل العاملي)

م	المتغير	التشبع Loading	مساهمة العامل (%)	مساهمة العوامل (%)	الاسم المقترح
	العامل الأول		٥٣,١٧٦	٥٣,١٧٦	كفاءة القرار الائتماني
X_2	توظيف الائتمان	٠,٩٧٠			
X_3	توظيف الأصول الخطرة	٠,٩٨٤			
X_6	توظيف الودائع في أ. مالية	٠,٨٥٥			
X_7	توظيف أ. المالية من الأصول	٠,٩١٦			
X_8	توظيف الودائع في القروض	٠,٩٩٤			
X_9	درجة ثقة المودعين	٠,٧٩٠			
	العامل الثاني		٣٢,٩٨٦	٨٦,١٦٣	فعالية القرار الائتماني
X_1	جودة القروض	٠,٨٥٤			
X_4	جودة الأصول	٠,٨٩٨			
X_5	ربحية التمويل الداخلي	٠,٧٩٠			
X_{10}	درجة حماية المودعين	٠,٩٤٥			

وتشير بيانات الجدول السابق رقم (٥) إلى وجود عاملين أساسيين ذو أثر على

معدل كفاية رأس المال بالبنك الأهلي المصري وبما يفسر ما يقرب من ٨٦% من التباين الكلي، الأمر الذي يؤكد على صلاحية الإطار المقترح ويدعم إمكانية الاعتماد على متغيراته التى تقع فى نطاق قاعدة القرار مستقبلاً حال التفكير في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك الأهلي المصري وذلك طبقًا لمعدل كفاية رأس المال.

٣-٢ يعرض الجدول رقم (٦) أهم محددات الآداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال ببنك القاهرة.

جدول رقم (٦)

أهم محددات الآداء تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال ببنك القاهرة

م	المتغير	التشبع Loading	مساهمة العامل (%)	مساهمة العوامل (%)	الاسم المقترح
	العامل الأول		٥٧,٧٠٥	٥٧,٧٠٥	كفاءة القرار الائتماني
X_2	توظيف الائتمان	٠,٨٩٨			
X_3	توظيف الأصول الخطرة	٠,٩٢٠			
X_4	جودة الأصول	٠,٧٦٩			
X_6	توظيف الودائع في أ. مالية	٠,٩٢٧			
X_7	توظيف الودائع من الأصول	٠,٨٣٧			
X_9	درجة ثقة المودعين	٠,٩٠١			
	العامل الثاني		٣٢,٧٤١	٩٠,٤٤٦	فعالية القرار الائتماني
X_1	جودة القروض	٠,٨٨٧			
X_5	ربحية التمويل الداخلي	٠,٩٣٣			
X_8	توظيف الودائع في القروض	٠,٦٩٠			
X_{10}	درجة حماية المودعين	٠,٧٢٩			

وتشير بيانات الجدول السابق رقم (٦) إلى وجود عاملين أساسيين ذو أثر على معدل كفاية رأس المال ببنك القاهرة وبما يفسر ما يقرب من ٩٠,٤% من التباين الكلي، الأمر الذي يؤكد على صلاحية الإطار المقترح ويدعم إمكانية الاعتماد على متغيراته التي تقع في نطاق قاعدة القرار مستقبلاً حال التفكير في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ببنك القاهرة وذلك طبقًا لمعدل كفاية رأس المال.

٣-٣ يعرض الجدول رقم (٧) أهم محددات الآداء المصرفي تأثير على معـدل كفايـة رأس المال ببنك مصر:

جدول رقم (٧)

أهم محددات الآداء تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال ببنك مصر

(مخرجات التحليل العاملي)

م	المتغير	التشبع Loading	مساهمة العامل (%)	مساهمة العوامل (%)	الاسم المقترح
	العامل الأول		٤١,٣١٢	٤١,٣١٢	الرقابة المصرفية
X_1	جودة القروض	٠,٩٢١			
X_8	توظيف الودائع في القروض	٠,٩٥١			
X_9	درجة ثقة المودعين	٠,٩٠٩			
	العامل الثاني		٢٨,٢٠٨	٦٩,٥٢٠	العائد المصرفي
X_2	توظيف الائتمان	٠,٨٨٥			
X_4	جودة الأصول	٠,٧٩٨			
X_5	ربحية التمويل الداخلي	٠,٦٥٨			
	العامل الثالث		٢٣,٥٠٤	٩٣,٠٢٤	كفاءة القرار الائتماني
X_3	توظيف الأصول الخطرة	٠,٥٨٨			
X_6	توظيف الودائع في أ. مالية	٠,٦٨٠			
X_7	توظيف أ. مالية من الأصول	٠,٩٠٠			
X_{10}	درجة حماية المودعين				

وتشير بيانات الجدول السابق رقم (٧) إلى وجود ثلاثة عوامل أساسية ذات أثـر على معدل كفاية رأس المال ببنك مصر وبما يفسر ما يقرب من ٩٣% من التباين الكلي، الأمر الذي يؤكد على صلاحية الإطار المقترح ويدعم إمكانية الاعتماد على متغيراته التي تقع في نطاق قاعدة القرار مستقبلاً حال التفكير في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ببنك مصر وذلك طبقًا لمعدل كفاية رأس المال.

سابعًا: خلاصة البحث وتوصياته :

١- خلاصة البحث :

هناك حاجة ماسة نحو فرض السيطرة التامة على البرامج والأنشطة والأعمال المصرفية بالبنوك التجارية بمعظم دول العالم اعتمادًا على مجموعة من القواعد والإجراءات الخاصة بالرقابة المصرفية سواء الداخلية أو الخارجية المنبثقة عن اتفاقية بازل Basle Acord في جولتيها الأولى والثانية وطبقًا لما انتهت إليه هذه الاتفاقية من مبادئ* تعمل على تنظيم العمليات المالية المصرفية وتضمن حماية حقوق الأطراف المتعاملة من المخاطر المصرفية كما تضمن تسهيل حوكمة المصارف.

وعلى الدول النامية المصنفة- من قِبَل G10- ضمن الدول ذات المخاطر المصرفية المرتفعة ضرورة تبني الصيغ الرقابية المستمدة من المبادئ المصرفية الدولية التي تضمن تقييم ملاءة البنوك العاملة بها في مجال المعاملات الدولية باعتبار أن ملاءة رأس المال المصرفي تمثل حائط السد تجاه الخسائر المستقبلية المترتبة على تفاقم المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر العمليات، مخاطر الإيراد، المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، المخاطر السيادية، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الإدارة).

ولتجنب ما قد يلحق البنوك العاملة بالدول النامية من أضرار نتيجة الالتزام بمعدل كفاية رأس المال كما اشترطته اتفاقية بازل المصرفية (العلاقة النسبية بين رأس المال الأساسي والمساند وبين الأصول المالية والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) وأيضًا كما أرسته الوكالات الدولية لتقييم المخاطر المصرفية من قواعد لتقييم معدل كفاية رأس المال بهذه البنوك، يجب الاطمئنان لسلامة هذا المعدل بدلالة محددات الأداء المصرفي بكل بنك من هذه البنوك.

ولذلك فقد سعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل مدى استجابة معدلات كفاية

---

* تمثل المبادئ الأساسية للجنة بازل (٢٥ مبدأ للرقابة المصرفية) الأساس المرجعي لضمان كفاءة أداء البنوك التجارية، وتدور حول الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة والترخيص والهيكلة والنظم والشروط التحويطية وأساليب الرقابة المصرفية المستمرة ومتطلبات الإفصاح والشفافية عن المعلومات وصلاحيات المراقبين الرسمية وتنظيم العمل المصرفي الخارجي.

رؤوس أموال بنوك القطاع العام التجارية في مصر للنتائج الدورية التي تفصح عنها محددات تقييم الآداء المصرفي بكل بنك من هذه البنوك خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥م تمهيدًا للتعرف على نمط العلاقة الارتباطية بين هذه المعدلات وتلك المحددات فضلاً عن كشف أهم محددات تقييم الآداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال بكل بنك من تلك البنوك.

ولتحقيق هدف البحث واختبار مدى صحة فروضه فقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتاحة بحزمة البرنامج الإحصائي "SPSS" والقادرة على اختبار مدى صلاحية النموذج المحاسبي المقترح للتطبيق مستقبلاً على واقع الأنشطة المصرفية بالبنوك التجارية العاملة في مصر.

٢- نتائج البحث :

لقد ترتب على الدارستين النظرية والتطبيقية للبحث مجموعة النتائج الإجمالية التالية:

٢-١ إن أهم محددات تقييم الآداء المصرفي والتي كشفت عنها الدراسة والجهود البحثية السابقة هي جودة القروض، توظيف الائتمان، توظيف الأصول الخطرة، جودة الأصول، ربحية التمويل الداخلي، توظيف الودائع في الأوراق المالية، توظيف الأوراق المالية من الأصول، توظيف الودائع في القروض ودرجة ثقة وحماية المودعين.

٢-٢ إن أهم المتغيرات المؤثرة على محددات تقييم الآداء المصرفي هي القروض المتعثرة، السياسة الائتمانية، تسعير المخاطر المصرفية، التركيز الائتماني، مستوى مخصصات الأصول المالية، قواعد الرقابة المصرفية، العائد على الأصول المالية، أوزان المخاطر المصرفية، كفاءة المراجعة الداخلية، المستوى المهاري للموارد البشرية والإشراف الخارجي المصرفي.

٢-٣ إن أهم المتغيرات المؤثرة على معدل كفاية رأس المال هي رأس المال الأساسي، رأس المال المساند، الأصول المالية، الالتزامات العرضية، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل وأوزان المخاطر المصرفية.

٢-٤ إن تنظيم سلامة معدل كفاية رأس المال مرهون بإجراء تحليل شامل للآداء

المصرفي على مستوى البنك الواحد تجنبًا لما تفرضه اشتراطات بازل المصرفية من أعباء وتكاليف إضافية على البنوك تؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية تجاه البنوك دولية النشاط.

٢-٥ وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين محددات تقييم الأداء المصرفي بالبنوك محل البحث مما يؤكد على إمكانية دراسة السلوك المستقبلي لهذا المعدل بدلالة هذه المحددات.

٢-٦ إن أكثر محددات تقييم الأداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال بالبنوك محل البحث هي درجة حماية المودعين، درجة ثقة المودعين، توظيف الأصول الخطرة، جودة القروض، توظيف الودائع في القروض وتوظيف الائتمان المصرفي. الأمر الذي يؤكد على إمكانية تحسين معدل كفاية رأس المال بدلالة هذه المحددات كمدخل لتعظيم الملاءة المصرفية بكل بنك مستقبلاً.

٢-٧ على الرغم من التأثير الجوهري لمحددات تقييم الأداء المصرفي على معدل كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي بصفة عامة، إلا أن هناك تفاوتًا في الأهمية النسبية لتأثير هذه المحددات على الملاءة المصرفية على مستوى البنك الواحد، مما يؤكد على وجود رؤية استراتيجية مصرفية بكل بنك.

٢-٨ أمكن في ضوء ما سبق قبول صحة الفروض البديلة للبحث ورفض صحة الفروض الأصلية النظرية، كما أمكن الحكم بصلاحية النموذج المقترح للبحث بما يؤكد على إمكانية توظيفه على واقع الممارسات المصرفية بالبنوك التجارية مستقبلاً.

٣- توصيات البحث :

في ضوء النتائج السابقة التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بضرورة:

٣-١ التزام البنوك التجارية عند الحاجة إلى إعادة النظر في سياساتها الائتمانية بتوصيف وتحديد وقياس أهم محددات تقييم الأداء المصرفي تأثيرًا على معدل كفاية رأس المال قبل الشروع في الالتزام بتطبيق ما اشترطته بازل المصرفية في هذا الصدد.

٣-٢ تطبيق منظومة تقييم الأداء المصرفي لأغراض دعم كفاءة وفعالية عمليات

الرقابة المصرفية على مستوى البنك والجهاز المصرفي ووكالات تصنيف الائتمان دوليًا.

٣-٣ إعادة النظر في الأطر التشريعية المصرفية لتتواءم مع ما تفرزه العلاقة التأثيرية لمحددات تقييم الآداء المصرفي ومعدل كفاية رأس المال التي تعكس حقيقة الملاءة المصرفية بكل بنك.

٣-٤ تنظيم وتخطيط رأس المال الأساسي والمساند في ضوء ما تسفر عنه علاقة الملاءمة المصرفية بمحددات تقييم الآداء المصرفي من نتائج.

٣-٥ ترجيح الأصول المالية الخطرة والالتزامات العرضية بأوزان المخاطر الملائمة لكل مفردة منها والتي تفصح عنها أهم محددات تقييم الآداء المصرفي المؤثرة على معدل كفاية رأس المال.

٣-٦ بناء قاعدة بيانات مصرفية بدلالة أهم محددات تقييم الآداء المصرفي المؤثرة على الملاءة المصرفية بكل بنك من البنوك التجارية العاملة بالدولة.

٣-٧ اهتمام الجهود البحثية المحاسبية كاستشراف مستقبلي بدراسة وتحليل وتقييم المشكلات المصرفية ذات الصلة باشتراطات بازل الدولية في مجال قياس وتعديل معدل كفاية رأس المال بكل بنك من البنود العاملة بالقطاع المصرفي بالدولة.

هوامش البحث

١- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، تطور محفظة الاستثمار المصرفي، المجلد الثاني والستون، العدد الثالث، ٢٠٠٦، ص١٩٧-٢٠٨.

٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الواحد والأربعون، العدد الثاني، ٢٠٠٠/٢٠٠١، القسم الإحصائي، صفحات مختلفة.

٣- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، تطور آداء البنوك المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٦ السنة السادسة والأربعون، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص٤٢-٥١.

٤- بنك الإسكندرية، قطاع المعلومات الخارجية والبحوث، إدارة البحوث الاقتصادية، الإصلاح المصرفي في مصر مع إشارة لتجربة الإسكندرية، المؤتمر السنوي الثالث، مستقبل مهنة المحاسبية والمراجعة في عالم متغير: قضايا الإصلاح الضريبي والمصرفي وجودة التعليم، كلية التجارة، جامعة القاهرة، قسم المحاسبة، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦م ص٤-٣٥.

5- Basel Committee on Banking Supervision, "G 10 Central Bank Governers and Heads of Supervision Endorse the Publication of the Revised Capital Framework", June 2004, pp.17-62.

6- Beverly, J., et al., "Supervisory Information and the Frequency of Bank Examinations", Frobny Economic Review, April, 1999, pp.3-9.

7- Griffith, M., "CEO Ownership, Corporate Control and Bank Performance", Journal of Economics and Finance, Vol.26, 2002, pp.170-184.

8- Source:

- Jabnoun, N., et al., "Service Quality & Bank Performance: A Comparision of the VAE National and Foreign Banks", Finance India, Vol.20, No.1, Mar. 2006, pp.181-197.
- Davidson, S., "Analysis Tools Help Improve Bank Performance and Value", Community Banker, Vol.12, No.2, Feb. 2003, pp.48-50.
- Payne, T. & Franck, D., "Small Business Lending Trends and Commercial Bank Performance", Commercial Lending Review, Vol.16, No.3, Summer 2001, pp.42-47.

9- Source:

- Sigler, K. & Porterfield, R., "CEO Compensation: its Link to Bank Performance", American Business Review, Vol.19, No.2, Jun 2001, pp.110-114.

- Joyce, W., "Return and Reward: Bank Performance and CEO Compensation", American Business Review, Vol.19, No.2, Jun 2001, pp.93-99.

- Vepa, S., "Credit Rating Methodologies in India and Abroad", Business Review Cambridge, Vol.6, No.2, Dec. 2006, pp.308-315.

- Santos, T. & Wood, No., "Bush Signs Credit Rating Agency Reform Legislation", AFP-Exchange, Vol.26, No.9, Nov. 2006, pp.10-11.

١٠- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، ديسمبر ٢٠٠٥، ص٧-١٣.

١١- شلبي، ماجدة أحمد، «الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل II ومتطلبات تطوير الحكم المؤسسي»، المؤتمر العلمي الرابع والعشرون للاقتصاديين المصريين: تفعيل دور السياسة النقدية في الوطن العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، مايو ٢٠٠٥، ص١-٧٨.

١٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٣٦-٣٨.

١٣- البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، سبتمبر ٢٠٠٤، ص١١-١٤.

14- Source:

- Cunningham, C., "Credit Rating Agency: Reform Law Attests to FEI's Influence", Financial Executive, Vol.22, No.9, Nov. 2006, p.6.
- Ranson, B., "Designing an Effective and Valuable Credit Risk Rating System", Commerical Lending Review, Vol.21, No.3, May/ Jun. 2006, pp.47-48.

15- Source:

- Han, K., et al., "Political Assassination and its Impact on Emerging Markets Financial Assets", Multinational Business Review, Vol., 12, No.2, Feb. 2004, pp.3-16.
- King, A., "Do You Know Where Your Financial Assets Are?", Strategic Finance, Vol.36, No.8, Feb. 2005, pp.24-29.

١٦- الشاهد، سمير، «الضوابط العامة للرقابة المصرفية: أهميتها وآثارهـا»، مـصارف الغد، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٦٣-٢٦٤.

17- Source:

- Basel Committee Banking Supervision, "Overview of the New Basel Capital Accord: Consultative Document", April 2003, pp.23-35.
- Basel Committee on Banking Supervision, "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework", June 2004, pp.51-59.

18- Source:

- Kuo, H., "The Determinants of Capital Stricture for Commercial Banks in Taiwan", An Analysis International Journal of Management, Vol. 17, 2000, pp.505-515.
- Jose, A., "Disclosure as a Supervisory Tool: Pillar 3 of Basel II", Frbsf Economic letter, No.22, August 2003, pp.3-5.
- Jacobo, R., "Banking Stability and he Basel Capital Standards", Cato Journal, Vol.23, No.1, Spring/ Summer 2003, pp.124-127.

19- Source:

- Prysock, M., "Why FEI Supports Credit Rating Agency Reform", Financial Executive, Vol.22, No.4, May 2006, p.36.
- Emmond, K., "Credit Rating Boom, "Business Mexico, Vol.15, No.10, Oct. 2005, pp.36-38.

20- Source:

- Kupiec, P., "What Exactly Does Credit VaR Measure?", Journal of Derivatives, vol.9, No.3, Spring 2002, pp.46-58.
- Poon, W. & Firth, M., "Are Unsolicited Credit Ratings Lower? International Evidence From Bank Ratings", Journal of Business Finance Accounting, Vol.9, No.10, Nov. 2005, pp.1741-1752.
- Whittaker, J., et al., "The Neglog Transformation and Quantile Regression for the Analysis of a Large Credit Scoring Database", Journal of the Royal Statistical Society Series, Applied Statistics, Vol.54, No.5, Nov. 2005, pp.863-878.
- Sotiris, K., "Multinational Banks, Credit Risk, and Financial Crises: A Qualitative Response Analysis", Emerging Markets Finance and Trade, Vol.41, No.2, Mar./ Apr. 2005, pp.82-106.

- Peter, G., "Risk Measurement With Integrated Market and Credit Portfolio Models", Journal of Risk, Vol.7, No.3, Spring 2005, pp.1-5.

21- Source:

- Diana, t., "Basel II: A Framework for Measurement of Bank Loan Risk", Business Credit, Vol.107, No.4, Apr. 2005, pp.54-58.
- Tom, D., "Credit Risk Analysis and Credit Scoring- Now and in the Future", Business Credit, Vol. 107, No.3, Mar. 2005, pp.12-16.

22- Source:

- Kevin, J., "the Development of Credit Scoring Quality Measures for Consumer Credit applications", International Journal of Quality and Reliability Management, Vol.21, No.4, 2005, pp.79-85.
- Latimer, A., "Credit Scoring: A Strategic Advance for Small Business Banking", Commercial Lending Review, Vol.12, No.2, Spring 2003, pp.18-22.

23- Norvald, I., "Risk and Hedging: Do Credit Derivatives Increase Bank Risk", Journal of Banking and Finance, Vol.29, No.2, Feb. 2005, pp.333-345.

٢٤- مشعل، أحمد محمد وآخرون، «الرقابة المصرفية الفعالة على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الواحد والعشرون، السنة الحادية عشر، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، أبريل ٢٠٠٢، ص١٢٧-١٦٢.

٢٥- ثابت، نحمده عبد الحميد، «أثر تطبيق معايير لجنة بازل حول الملاءة المصرفية على الأداء المالي لبنوك القطاع العام التجارية في مصر»، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد السادس عشر، العدد الأول، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، يونيه ٢٠٠٣، ص٦١-١٠٨.

٢٦- المولا، منى ممدوح، «العوامل المؤثرة على إدارة المخاطر في القطاع المصرفي الأردني»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الستون، السنة الثانية والأربعون، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٥-٨٩.

٢٧-شاهين، علي عبد الله، «أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية: حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، السنة الخامسة والعشرون، كلية التجارة فرع بنها جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥، ص٦٣٧-٦٨٠.

٢٨-معتوق، سهير محمود، «معايير لجنة باز للرقابة المصرفية ومدى التزام البنوك المصرية بها»، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مايو ٢٠٠٤، ص٢-٤٧.

٢٩-البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث، التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية للعملاء وإدارة المخاطر المصرفية، بيانات غير منشورة، إبريل ٢٠٠٤، ص١-٤٢.

٣٠-شلبي، ماجدة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١-٥.

٣١-اتحاد المصارف العربية، «المبادئ العامة للمعايير والممارسات الدولية للحكم الجيد في المصارف (قواعد IFC, Basel, OECD)، ندوة إعداد استراتيجيات وسياسات تطبيق بازل II، القاهرة، فبراير ٢٠٠٥م، ص١-٣٦.

32- Edwin, D., "Measuring and Managing Risk: Implications of Basel II for Commercial Real Estate Lenders", RMA Journal, Vol.86, No.10, Jun. 2004, pp.71-75.

٣٣-إسماعيل، السيدة عبد الفتاح، «العلاقة بين هيكل الملكية والأداء والهيكل المالي في البنوك التجارية المصرية»، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص١٧٥-٢١٢.

٣٤-بنك الإسكندرية، قطاع المعلومات الخارجية والبحوث، مرجع سبق ذكره، ص٢-٣٥.

ملاحق البحـــث

البيانات الأولية لمحددات الآداء المصرفي
ومعدل كفاية رأس المال بالبنوك محل البحث
خلال فترة الدراسة

جدول رقم (٨)

محددات آداء البنوك التجارية ومعدل كفاية رأس المال*

(٢٠٠١-٢٠٠٥)

المتغير	الرمز	البنك الأهلي A					بنك مصر B					بنك القاهرة C				
		٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
معدل كفاية رأس المال	Y	٩,٣٧	٨,٢١	٧,٣٠	٩,٩١	٦,٢٢	٦,٤٩	٥,٩٧	٥,٧١	٥,٨٦	٥,١٢	٦,١٥	٥,٦٤	٥,٤٩	٥,٦٧	٥,٤٥
كفاءة القرار الائتماني																
جودة القروض	X_1	١٤,٤٢	١٣,١٥	١٢,٦٢	١٢,٣٩	١٢,١٩	٩,٠٧	٨,٦٥	١١,٠٦	١١,٥٢	١١,١٣	١٦,٢٧	١٥,٥٠	١٦,٠٦	١٦,٩	١٦,٨٥
توظيف الائتمان	X_2	٤٨,٣	٥٣,٣	٥٨,٣	٥٥,٦	٥٠,٢	٤٤,٧	٤٤,٤	٤٤,٦	٤٧,٤	٤٢,٩	٤٣,٨	٥٠,٦	٥٩,٤	٦١,٢	٥٦,٩
توظيف الأصول الخطرة	X_3	٠,٥٦	٠,٦٤	٠,٦٨	٠,٦٥	٠,٦٠	٠,٥٧	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٦٩	٠,٧١	٠,٦٧	٠,٦٩
كفاءة القراء المالي المصرفي																
جودة الأصول	X_4	٠,٨٥	٠,٨٩	٠,٨٦	٠,٧٨	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٦٧	٠,٦٣	٠,٥٠	٠,٣٢	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٥٩	٠,٤٠	٠,٢٣
ربحية التمويل الداخلي	X5	٩,٨	٩,٥	٨,٩	١١,١	١٢,٤	٨,١	٨,٢	٧,٩	٨,٣	٩,١	٩,٦	١١,١	٩,٦	٩,٨	٨,٩
توظيف الودائع في أ. مالية	X_6	٧٧٩,٦	٥٢٧,٣	٦٠٤,٢	٦٠٧,٦	٧١٥,٧	٥٠٠,١	٤٤٤,٧	٤٧٢,٥	٤٩٩,٤	٥٠٧,٨	٧٩٣,٦	٧٢٢,٤	٧٢٣,٤	٧٣٨,٨	٧١٨,٣
توظيف أ. مالية من الأصول	X_7	١٠,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٢,٨	١٢,٦	١٠,٨	١٩,٩	٢٠,٤	١٨,٩	١٧,٤	١٧,١	١٠,٧	١٢,١	١١,٥	١١,٩
فعالية المركز التنافسي																
توظيف الودائع في القروض	X_8	١٥٧,٥	١٤٠,٥	١٣٣,١	١٣٨,٧	١٥٣,٣	٢١٦,٢	٢٢٣,٦	٢٠٣,٩	١٨٨,٦	٢٠٢,٥	١٤٦,١	١٤٠,٦	١٤٨,٩	١٤٤,٥	١٦٧,١
درجة ثقة المودعين	X_9	٠,٣٩٠	٠,٣٩١	٠,٣٩٧	٠,٣٩٥	٠,٣٩٢	٠,٣٧٠	٠,٣٧١	٠,٣٧٤	٠,٣٧٦	٠,٣٧٨	٠,٢٤٠	٠,٢٣٨	٠,٢٢٩	٠,٢٣٢	٠,٢٣٠
درجة حماية المودعين	X10	٠,٠٥١	٠,٠٥٣	٠,٠٤٩	٠,٠٤٥	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨	٠,٠٣٥	٠,٠٣٣	٠,٠٢٩	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠٣٩	٠,٠٣٩	٠,٠٣٨	٠,٠٣٨

* التقارير السنوية للبنوك التجارية للفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥م، بيانات غير منشورة، صفحات مختلفة.